أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائردراسة قياسية للفترة 1990-2015

د. مزارشي فتيحة
جامعة سطيف 1، الجزائر
Fatiha2_9999@yahoo.fr

أ.د. عماري عمار
جامعة سطيف1، الجزائر
Ammari_am@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، بالاعتماد على أداة حديثة متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (*ARDL*) لتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية أثر إيجابي ضعيف نسبيا على الفقر في الأجل القصير في الجزائر، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ضعيف على الرفاهية الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، مستوى المعيشة، الفقر، الرفاهية الاقتصادية، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (*ARDL*).

Abstract:

This paper aims to study the impact of monetary policy on the level of living in Algeria during the period (1990-2015), using the new econometric techniques of times series within an autoregressive distributed lag (ARDL), to assess the relationship between the variables in the short and long term. The study concluded that the monetary policy is relatively weak positive impact on poverty in the short term In Algeria, result also indecated a weak positive impact on the welfare in the short and long term.

Key Words : Monetary policy, live level, poverty, welfare , ARDL Model .

تمهيد:

على الرغم من التطور الكبير الذي شهده العالم خلال القرن الماضي، إلا أن مسألة تحسين المستوى المعيشي للسكان وخفض الفقر لا تزال تحظى باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات ومتخذي القرارات في معظم دول العالم، خاصة في ظل الانتقال من مفهوم النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي يقتضي دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة على المستوى العالمي، بهدف تحقيق مستوى معيشي مقبول للجميع. وبغرض تحقيق ذلك لا يكفي تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، بل لابد على الدولة أن تتدخل لتضمن وصول ثمار هذا النمو للطبقات الدنيا في المجتمع، والتي تعاني من انخفاض مستويات معيشتها، بالإضافة إلى تأمين مستوى اجتماعي لائق وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في مجالات الصحة، التعليم، السكن.... وعليه، فتدخل الدولة في المجال الاقتصادي يحظى بأهمية بالغة من خلال السياسات الاقتصادية التي تمارسها.

وتعد السياسة النقدية واحدة من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية مجالا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الكلية من جهة أخرى. وعليه، تعتبر السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي إذ يظهر أثرها في التباين في الدخل، وكذا مستوى الفقر في المديين القصير والطويل، فعلى الرغم من الجدل القائم بين النقديين والكينزيين حول الفعالية النسبية للسياسة النقدية في المجال الاقتصادي، إلا أن هناك العديد من الباحثين الذين يرون بأن للسياسة النقدية دور أوسع من حيث تحفيز النمو وتخفيض البطالة، والتباين الحاصل في الدخل في المدى الطويل.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق فالإشكالية التي تطرح نفسها هي:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015؟

فرضيات الدراسة: بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تبني الفرضيات التالية:

- للسياسة النقدية أثر إيجابي في تخفيض الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في الجزائر.
- أثر السياسة المالية أكبر من أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشي في الجزائر.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي تمارسه السياسة النقدية على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، وذلك بالاعتماد على نموذج قياسي هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (**ARDL**).

أولا: آليات تأثير السياسة النقدية على المستوى المعيشي

1- ماهية السياسة النقدية:

1-1- تعريف السياسة النقدية: تعبّر السياسة النقدية عن الكيفية التي تستخدم بها ضوابط النقد والائتمان للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي[1]، فهي تمثل مجموعة التدابير التي تتخذها السلطات النقدية وتؤثر بها بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الكتلة النقدية والقرض ونوعيته وتكلفته وشروطه[2].

كما يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة، أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد[3].

انطلاقا مما سبق، يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.

1-2- أهداف السياسة النقدية: لم يتفق الاقتصاديون على أهداف محددة للسياسة النقدية، إلا أنهم لم يختلفوا على أن تلك السياسة تحاول الوصول إلى أفضل معدل ممكن للأداء الاقتصادي. فالسياسة النقدية تساهم في تحقيق الأهداف العامة المحددة في إطار السياسة الاقتصادية والتي تعرف بالأهداف النهائية، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في الأسعار، تحقيق معدلات عالية من العمالة، تعزيز معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الاختلال في موازين المدفوعات بما في ذلك حماية القيمة الخارجية للعملة، من خلال الحفاظ على مستويات مستقرة نسبيا لسعر الصرف.

1-3- أدوات السياسة النقدية: يقوم البنك المركزي باعتباره يتواجد على قمة الجهاز المصرفي، باستخدام وسائل مختلفة للتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة تحقيقا لأهداف السياسة النقدية، وهذه الوسائل إما أن تكون كمية تستهدف التأثير في حجم النقد بصفة عامة والائتمان المصرفي بصفة خاصة، أو نوعية تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته، أو وسائل مباشرة يلجأ إليها البنك المركزي عند عدم قدرة الأساليب الكمية والكيفية لتحقيق الأهداف المرجوة.

1-3-1- الأدوات الكمية: توجه وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في كمية أو حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك، بغض النظر عن مجالات استخدامه، ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على حجم السيولة التي بحوزة النظام المصرفي ما يؤثر بصفة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك[4]، وتتمثل هذه الوسائل الكمية في أداة معدل إعادة الخصم، أداة السوق المفتوحة وأداة الاحتياطي الإجباري.

1-3-2- الأدوات الكيفية: تهدف أدوات الرقابة الكيفية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الائتمان المصرفي، وهذا حسب أولوية هذا النشاط وأهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والانكماش، تتمثل هذه الأدوات أساسا في أداة تأطير القروض والتمييز في الأدوات الكمية.

1-3-3- الرقابة المباشرة: وهي مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية، وتتنوع هذه الإجراءات كالإقناع الأدبي والمعنوي، التعليمات والتوجيهات والإعلام.

2- ماهية مستوى المعيشة:

2-1- تعريف مستوى المعيشة: حاول العديد من الباحثين إعطاء مفهوم لمستوى المعيشة، إلا أنه لا يوجد توافق وإجماع على ماهيته بالتحديد نظرا لتعدد معانيه. فهناك من يرى بأن مستوى المعيشة من منظور الدخل هو ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى مستوى معين من المعيشة[5].

أما في إطار الرفاهية فمستوى المعيشة يدل على مستوى الرفاهية المتاحة لفرد أو مجموعة من الناس، فإذا اجتمع لديهم القدر الكافي من حاجاتهم بما يكفل رفاهيتهم وسعادتهم فإنهم يكونون بذلك قد حققوا مستوى المعيشة المطلوب، وهذا يعتمد على مدى قدرة الحكومة على توفير نوعية وكمية السلع والخدمات الاجتماعية المختلفة[6].

ووفق منظور التنمية البشرية فالحصول على مستوى معيشي لائق أو التمتع بالرفاهية هو أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، أما تدني مستوى المعيشة أو الفقر فهو يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية[7].

من خلال ما سبق، نستنتج أن مستوى المعيشة ليس له تعريف موحد من قبل الاقتصاديين، فهو يعبر عن حالة الرفاه الاقتصادي أو حالة الفقر في مجتمع ما، ويتضمن العديد من الأبعاد[8]:

- **بعد اقتصادي:** يتعلق بقدرة الفرد على كسب المال، الاستهلاك، التملك، الوصول إلى الغذاء....إلخ؛
- **بعد إنساني:** يعني تمكن الفرد من الحصول على الصحة، التربية، التغذية، الماء المأمون والمسكن، وهي أساسيات تحسين معيشة الفرد؛
- **بعد سياسي:** يتجلى في قدرة الفرد على التمتع بحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وممارسة الحريات الأساسية والإنسانية؛
- **بعد وقائي:** يتمثل في القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية، والاقتصادية الداخلية والخارجية؛
- **بعد ثقافي:** يتمثل في قدرة الفرد على المشاركة بصفته محور الجماعة والمجتمع.

2-2- حدود مستوى المعيشة: لمستوى المعيشة حدين هما: حد الفقر الذي يعبر عن انخفاض المستوى المعيشي والرفاهية التي تعبر عن ارتفاع المستوى المعيشي.

3- تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة:

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على مستوى المعيشة في المديين القصير والطويل.

3-1- تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل القصير: يحدث هذا الأثر عبر القنوات التالية[9]:

3-1-1- قناة الدخل / البطالة: تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى الرفع من حجم الاستثمار، ما يدفع بتشغيل المزيد من الموارد العاطلة واستغلالها على النحو الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، ورفع الدخول في ظل استقرار الأسعار الناجم عن مرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الفقر في الأجل القصير، ويحدث العكس في حالة السياسة النقدية الإنكماشية.

3-1-2- قناة معدلات الفائدة الحقيقية: تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى تخفيض معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية، لتعمل على إحداث تأثيرات حقيقية في رفع مستوى الاستثمار واستخدام الموارد، ولاسيما في ظل المرونة المرتفعة للاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة، لتولد تأثيرات مهمة في معدلات الفقر وتفاوت الدخول، ويحدث العكس في حالة السياسة النقدية الإنكماشية.

3-1-3- قناة تباطؤ معدلات التضخم: يؤدي التباطؤ في معدلات التضخم إلى إبطاء الخسائر الحاصلة في القوة الشرائية لقيمة الدخول الاسمية الثابتة، مثل رواتب المتقاعدين والتحويلات، ليؤدي إلى تخفيض التفاوت في الدخل على اعتبار أن الفقراء يتلقون الجزء الأكبر من دخلهم من تلك التحويلات، بالمقارنة مع الأفراد ذوي الدخل المرتفع. بناء على ذلك، تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى تأثيرات غير مرغوبة بالنسبة لتفاوت الدخول في الأجل القصير. أما المنافع التي يكتسبها الفقراء قد تتحقق من خلال تباطؤ معدلات التضخم التي تسمح بالمحافظة على القدرة الشرائية للتحويلات والدخول الثابتة.

3-2- تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل الطويل:

تتحكم السياسة النقدية في الأجل الطويل في كل من متوسط التضخم والتغير في الطلب الكلي، وذلك لتأثيراتها الفاعلة في معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، ومن ثم في رفاهية الفقراء، فالإجراءات التوسعية للسياسة النقدية والمؤدية إلى مزيد من الاستثمار، وبالتالي تشغيل المزيد من الموارد العاطلة ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، ورفع الدخول في ظل استقرار الأسعار الناجم عن مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى تخفيض الفقر في الأجل القصير، غير أن النتائج قد تكون مختلفة في الأجل الطويل، إذ يتسبب استمرار التوسع في عرض النقود إلى ارتفاع مستوى التضخم ويعود مستوى الإنتاج والاستخدام إلى معدلاتهما الاعتيادية، ومن ثم يعود الفقر إلى معدله الأول، وبذلك تكون السياسة النقدية التوسعية قد حققت خفضا للفقر في الأجل القصير على حساب ارتفاع التضخم، ما يقود إلى تبني سياسة نقدية انكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الابتدائي، لتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج والوصول إلى مستوى أعلى من البطالة والفقر[10].

ثانيا: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة 1990-2015.

تعتبر منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) منهجية حديثة قام بتطويرها كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998) وكل من Pesaran et Al (2001). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، إذ يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2).

1- التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة ودراسة الاستقرارية: بناء على هدف الدراسة والمتمثل في استقصاء أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشي في الجزائر ومدى مساهمته في تحسينه على مدار سنوات الدراسة، تم تمثيل السياسة النقدية بمتغير العرض النقدي، كما تم إدخال السياسة المالية ممثلة بالإنفاق العام في النموذج بغرض فصل أثر السياسة النقدية عن السياسة المالية في التأثير على المستوى المعيشي، ومعرفة أيهما يمارس تأثيرا أكبر عليه.

1-1- متغيرات الدراسة: من أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات بعضها مستقل وبعضها تابع، والتي تمكننا من بناء نموذج تفسيري لأثر السياسة النقدية على حدود مستوى المعيشة في الجزائر.

1-1-1- المتغير التابع: يتمثل فيما يلي:

أ- مؤشر الفقر: كنسبة مئوية ويرمز له Pv والذي يعبر عن تدني المستوى المعيشي؛

ب- مؤشر التنمية البشرية: ويرمز له بـ IHD والذي يعبر عن الرفاهية الاقتصادية.

1-1-2- المتغيرات المستقلة: وتضم كل من:

أ- العرض النقدي: ممثلا للسياسة النقدية (ووحدة قياسه مليون دج) ويرمز له (M2)؛

ب- الإنفاق العام: ونرمز له بـ (DEP) (ووحدة قياسه مليون دج) كممثل للسياسة المالية.

1-2- نموذج الدراسة:

يمكن صياغة النموذج الأول في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$PV = f(M2.\ DEP)$$

الهدف من بناء هذا النموذج هو الإجابة عن التساؤل التالي: هل تساهم السياسة النقدية في تخفيض معدل الفقر في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؟

أما النموذج الثاني فيكون من الصيغة:

$$IHD = f(M2.\ DEP)$$

يحاول النموذج الثاني الإجابة عن التساؤل: هل تساهم السياسة النقدية في إحداث الرفاهية الاقتصادية في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؟

3-1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة: يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في النموذجين 1 و2 وبقيمها اللوغاريتمية، وسيتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام إختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليب بيرون (pp)، وفيما يلي جدول يظهر نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (1): نتائج اختبار ADF وPP لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	ADF		PP		القرار
	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	
LPV	-2.225271	-5.171194	-2.225271	-5.271952	I(1)
LIHD	-6.560330	-7.292543	-6.750124	-7.292543	I(1)
LM2	-2.426946	-7.360115	-2.282422	-7.630698	I(1)
LDEP	-4.563534	-4.670758	-4.940126	-4.718531	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 .

إذن كل متغيرات الدراسة هي متغيرات في الفرق الأول، وبالتالي يمكن الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة.

2- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL): بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (The Bounds test). ويعتبر نموذج (ARDL) الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة بـ 26 مشاهدة. وعليه، سنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزّع (ARDL) وذلك وفق المعادلتين التاليتين:

$$\Delta LPV_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LPV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LM_{2_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LDEP_{t-i} + \alpha_1 LPV_{t-1} + \alpha_2 LM_{2_{t-1}} + \alpha_3 LDEP_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta LIHD_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LIHD_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LM_{2_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LDEP_{t-i} + \alpha_1 LIHD_{t-1} + \alpha_2 \Delta LM_{2_{t-1}} + \alpha_3 \Delta LDEP_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

Δ : تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

L: اللوغاريتم الطبيعي؛

c: الحد الثابت؛

p,q1,q2: الحد الأعلى لفترات الإبطاء للمتغيرات LDEP ،LM2 ، LPV على التوالي في النموذج (1)؛

p,q1,q2: الحد الأعلى لفترات الإبطاء للمتغيرات LREP، LM2، LIHD على التوالي في النموذج (2)؛

t: اتجاه الزمن؛

ε_t: حد الخطأ العشوائي؛

B1, B2, B3: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛

$\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

2-1- تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات واختبار الحدود للنموذج:

2-1-1- تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات: أول إجراء لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) هو اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد بوجود حد ثابت واتجاه عام. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى P,q1,q2,q3,q4 للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (2): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج 1 و 2

فترات الإبطاء المثلى	q_2	q_1	P
النموذج (1)	4	3	5
النموذج (2)	0	0	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 .

2-1-2- اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds test): يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، ويوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (3): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test للنموذج 1 و2

البيان	FStatistic المحسوبة	الاحتمال	النتيجة
النموذج (1)	**5.281572**		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	5.15	6.36	
عند مستوى معنوية 5%	3.79	4.85	
عند مستوى معنوية 10%	3.17	4.14	
النموذج (2)	**5.956443**		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	5.15	6.36	
عند مستوى معنوية 5%	3.79	4.85	
عند مستوى معنوية 10%	3.17	4.14	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 .

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 5.28 و 5.95 وهذا يتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% و10%، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذجين 1 و2. لقد تم تقدير نموذجي (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى حيث بلغت القوة التفسيرية لكل من النموذج (1) والنموذج (2) بـ 99.65% و94.91% على الترتيب.

2-2- اختبار جودة النماذج المقدرة: للتأكد من جودة النماذج المقدرة سيتم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية وهي: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

2-2-1- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء: للكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نعتمد على اختبار LM Test، وفيما يلي جدول يظهر نتائج هذا الاختبار للنموذجين (1) و(2).

جدول رقم (4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج 1 و 2

LM Test للنموذج 1			
$F_{statistic}$	3.955194	**Prob f(2,4)**	0.1128
Obs* R-squared	13.94733	**Prob Chi-square**	0.1528
LM Test للنموذج 2			
$F_{statistic}$	0.253003	**Prob f(2,4)**	0.7790
Obs* R-squared	0.648526	**Prob Chi-square**	0.7231

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.1528>0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة بالنسبة للنموذج 1، ونفس الأمر ينطبق على النموذج 2 أي 0.7231>0.05.

2-2-2- اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يمكن استخدام عدة اختبارات، ويعتبر Breusch-Pagan-Godfrey أحدثها، من خلال اختبار فرض العدم بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، مقابل الفرض البديل بعدم ثبات التباين. ويظهر الجدول الموالي نتائج اختبار عدم ثبات التباين.

جدول رقم (5): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج 1 و2

Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج 1			
$F_{statistic}$	0.430330	**Prob f(2,4)**	0.9091
Obs* R-squared	10.52150	**Prob Chi-square**	0.7231
Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج 2			
$F_{statistic}$	0.483795	**Prob f(2,4)**	0.6971

Obs* R-squared	1.616142	**Prob Chi-square**	0.6557

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.05<0.7231، وهذا ما يؤكد فرضية العدم بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء بالنسبة للنموذج 1. ونفس الأمر ينطبق على النموذج 2 حيث أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.05<0.6557.

3-2-2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات منها Skewness، Kurtosis أو Jarque-Berra. وسيتم فيما يلي استخدام إحصائية Jarque-Berra من خلال اختبار فرضية العدم التي مفادها أن بواقي معادلة الانحدار موزعة طبيعيا. وفيما يلي جدول يظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

جدول رقم (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 1 و 2

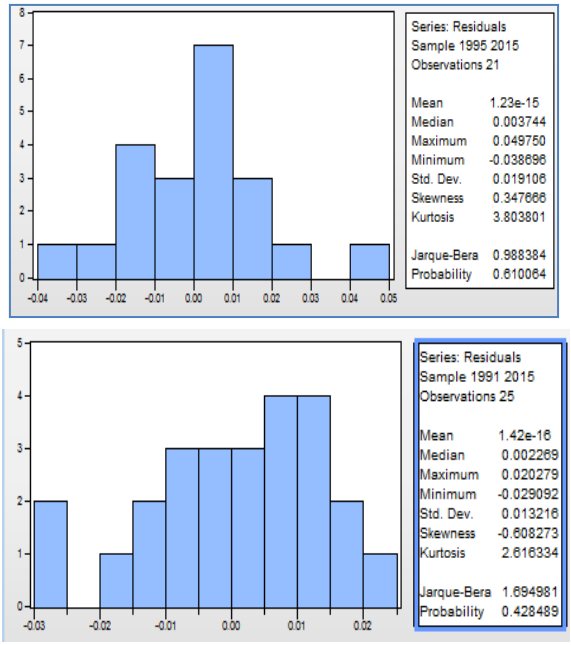

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث تشير قيمة P-value (0.61>0.05) بالنسبة للنموذج 1 و(P-value 0.42>0.05) بالنسبة للنموذج 2.

3-2- اختبار استقرار النموذج 1 و 2: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، استخدمنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test)، وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares). والشكلين التاليين يظهران نتائج الاختبار للنموذجين 1 و2.

شكل رقم (1): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات للبواقي للنموذج 1

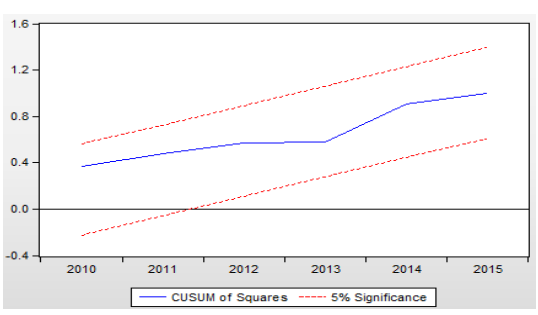

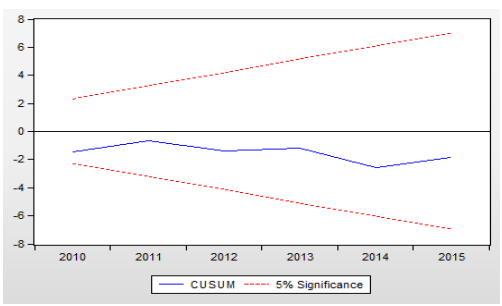

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

شكل رقم (2): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات للبواقي للنموذج 2

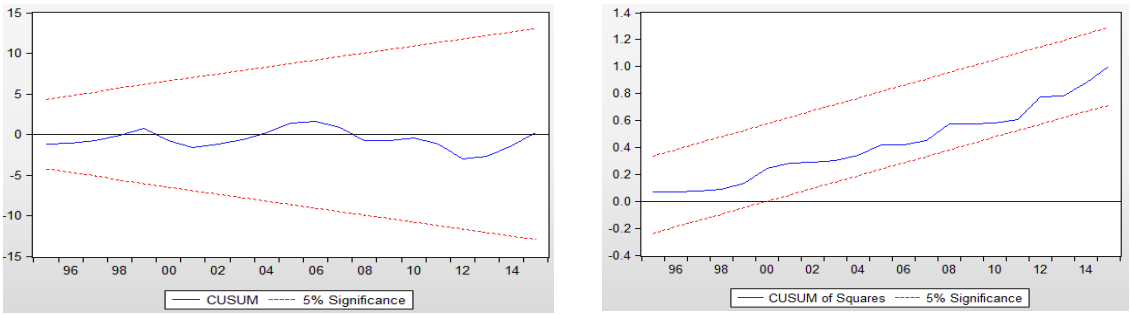

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكلين أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هما عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، وبالتالي هناك استقرار وانسجام في النموذج 1 و2 بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغيير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

3- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1 و2:

يقوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية في إطار محدداته، ولكن قد تكون قيم النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تختلف عن قيمها التوازنية، مما ينجم عنه خطأ التوازن الذي يمكن أن يتم تعديله أو تصحيحه في الأجل الطويل. لذا يفترض تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين مستوى المعيشة كمتغير تابع والسياسة النقدية كمتغيرات مفسرة، حيث تقاس العلاقة طويلة الأجل بمستوى متغيرات النموذج، بينما تقاس العلاقة الآنية قصيرة الأجل من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة[11]. وسيتم التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج من خلال اختبار التكامل المشترك.

3-1- نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1: يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث يتكون من جزأين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل بالنسبة للنموذج 1

جدول رقم (7): نتائج تقدير النموذج 1

Sample: 1990 2015
Included observations: 21

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPV(-1))	0.583424	0.337301	1.729683	0.1344
D(LPV(-2))	0.148149	0.290716	0.509602	0.6285
D(LPV(-3))	0.741892	0.324185	2.288484	0.0621
D(LPV(-4))	0.783993	0.266024	2.947078	0.0257
D(LM2)	-0.036302	0.015608	-2.325871	0.0590
D(LM2(-1))	-0.034467	0.014847	-2.321582	0.0593
D(LM2(-2))	-0.013852	0.013138	-1.054367	0.3323
D(LDEP)	0.351959	0.096357	3.652636	0.0107
D(LDEP(-1))	0.269563	0.095312	2.828203	0.0300
D(LDEP(-2))	0.441779	0.149139	2.962199	0.0252
D(LDEP(-3))	-0.176917	0.122559	-1.443525	0.1990
CointEq(-1)	-1.123714	0.300982	-3.733490	0.0097

Cointeq = LPV - (0.0094*LM2 -0.2935*LDEP + 7.1242)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.009430	0.014555	0.647883	0.5410
LDEP	-0.293497	0.012336	-23.791301	0.0000
C	7.124186	0.173965	40.951853	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل) والمرونات بين متغيرات النموذج، أن معظم المتغيرات ذات معنوية إحصائية بين المستوى 5% و10%، وقد كان تأثير المتغيرات بين الايجابي والسلبي، كل حسب فترة إبطاءه.

نلاحظ أن لوغاريتم متغير العرض النقدي في بداية الفترة أي (t=0) قد أثر بشكل إيجابي على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 10% (0.0590)، حيث تؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% إلى تخفيض معدل الفقر بـ 0.0363%، بينما أثر مؤشر لوغاريتم العرض النقدي المبطأ لفترة واحدة أي (t=1) بشكل إيجابي أيضا على معدل الفقر في الأجل القصير، وذو معنوية إحصائية عند مستوى 10% (0.0593)، حيث تؤدي زيادة لوغاريتم متغير العرض النقدي بحوالي 1% إلى تخفيض مؤشر الفقر بـ 0.0345%.

بالنسبة للوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي في بداية الفترة أي (t=0) قد أثر بشكل سلبي على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0107)، حيث يؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي بحوالي 1% إلى رفع معدل الفقر بـ 0.3519%، بينما أثر مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي المبطأ لفترة واحدة أي (t=1) بشكل سلبي أيضا على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند 5% (0.0300)، حيث تؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي بحوالي 1% إلى زيادة الفقر بـ 0.2695%، أما في الفترة (t=2) فقد أثر لوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي على لوغاريتم مؤشر الفقر بشكل سلبي وعند معنوية إحصائية مقبولة عند 5% (0.0252)، فزيادة لوغاريتم مؤشر الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الفقر بـ 0.4418%.

يرجع السبب وراء العلاقة الطردية التي ظهرت في النموذج بين الإنفاق الحكومي ومؤشر الفقر في الأجل القصير (عكس النظرية الاقتصادية)، إلى أن السياسة المالية التوسعية ذات الصبغة الكينزية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتزايد المتسارع للإنفاق الحكومي كوسيلة دفع للطلب الكلي ومنه الأثر على النمو

الاقتصادي بشكل مضاعف لم تؤت ثمارها في الجزائر، بالنظر لضعف قدرة استيعاب الاقتصاد الوطني للإنفاق الحكومي المتزايد المبالغ فيه، ولطبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد اعتمادا مركزا على الإيرادات من مصادر المحروقات في تمويل الإنفاق العام، كما أن معظم هذه الإيرادات توجه لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو الاستثمارات غير المنتجة (الاستهلاكية)، وبالتالي لم ينعكس الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وإنما في الرفع من حجم الكتلة النقدية على مستوى الاقتصاد من خلال نقدنة الإيرادات المقيمة بالدولار إلى عملة محلية من خلال سعر صرف الدينار الجزائري المصدر من قبل بنك الجزائر[12]، ما ينعكس في ارتفاع معدل التضخم وتراجع القدرة الشرائية للنقود، مما يساهم في تدهور وضعية الطبقات الفقيرة وإدخال طبقات أخرى في دائرة الفقر ما يوسع من مجاله.

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ في النموذج (1) عند معنوية 1% وبالإشارة السالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وتشير هنا معلمة تصحيح الخطأ (1.123-) في النموذج إلى أن مؤشر الفقر يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 112.3% من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما ينحرف مؤشر الفقر خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 112.3% من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن مؤشر الفقر يستغرق ما يقارب فترة 9 أشهر (1/1.123=0.89) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج.

بالنسبة للجزء السفلي من الجدول فهو يبين شكل العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر الفقر والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمعبر عنها بالمعادلة أدناه:

$$LPV = 7.12 + 0.0094\ LM2 - 0.2934\ LDEP$$

اعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوغاريتم متغيرة الإنفاق العام قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر الفقر في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 5% (0.0000)، حيث أن زيادة الإنفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر الفقر بـ 0.29%. وأن لوغاريتم متغيرة العرض النقدي M2 أثر بشكل سلبي وضعيف على مؤشر الفقر في المدى الطويل، وذو معنوية إحصائية ضعيفة (0.5410)، حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة مؤشر الفقر بـ0.0094%.

من خلال ما سبق، يتضح أن السياسة النقدية في الجزائر تمارس تأثيرا ضعيفا وطرديا على مؤشر الفقر في الجزائر في الأجل الطويل، فالتوسع النقدي يؤدي إلى الرفع من معدل الفقر نتيجة تراجع القدرة الشرائية للعملة، عكس السياسة المالية التي تمارس تأثيرا عكسيا على مؤشر الفقر في الجزائر، فتوسع الدولة في الإنفاق الحكومي عبر تبني

مجموعة من البرامج الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمواطن قد ساهم في تخفيض معدل الفقر في الجزائر في الأجل الطويل.

2-3- نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 2: يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للنموذج 2.

جدول رقم (8): نتائج تقدير النموذج 2

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LIHD
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Date: 02/17/18 Time: 23:36
Sample: 1990 2015
Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2)	0.006500	0.003023	2.150457	0.0433
D(LDEP)	0.063562	0.011790	5.391345	0.0000
CointEq(-1)	-1.071615	0.188575	-5.682705	0.0000

Cointeq = LIHD - (0.0061*LM2 + 0.0593*LDEP -1.2645)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.006066	0.003162	1.918538	0.0687
LDEP	0.059314	0.003005	19.738557	0.0000
C	-1.264485	0.045633	-27.709678	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل)، أن معظم المتغيرات ذات معنوية إحصائية بين 1% و5% ، وقد كان تأثير كل من متغير العرض النقدي الممثل للسياسة النقدية والإنفاق العام الممثل للسياسة المالية ايجابي. وقد كان تأثير السياسة النقدية الأضعف مقارنة بالسياسة المالية حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بـ 0.0065% وذو معنوية إحصائية عند 5%، في حين زيادة لوغاريتم الإنفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بـ 0.0636% وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1%.

تبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ في النموذج (2) عند معنوية 1% وبالإشارة السالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وتشير هنا معلمة تصحيح الخطأ (1.071-) في النموذج إلى أن مؤشر التنمية البشرية يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 107.1% من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما ينحرف مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 107.1% من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن مؤشر التنمية البشرية يستغرق ما يقارب فترة 9 أشهر و 3 أيام (1/1.071=0.933) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج.

أما الجزء السفلي للجدول والذي يبين العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر التنمية البشرية والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمعبر عنها بالمعادلة أدناه:

LIHD = -1.26 + 0.0061 LM2 + 0.0593 LDEP

اعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوغاريتم متغيرة الإنفاق العام قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر التنمية البشرية في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث أن زيادة الإنفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بـ 0.0593%. وأن لوغاريتم متغيرة العرض النقدي M2 أثر بشكل إيجابي وضعيف على مؤشر التنمية البشرية في المدى الطويل حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة مؤشر التنمية البشرية بـ0.0061%. وهذه النتائج تتطابق ونتائج الأجل القصير، فنتائج تقدير النموذج في الأجل القصير والنتائج في الأجل الطويل متشابهة من حيث إشارة المعاملات.

من خلال ما سبق، نستخلص أن السياسة النقدية تساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل معا ولكن بشكل ضعيف، وهذه النتيجة طبيعية فالهدف المعلن والنهائي للسياسة النقدية هو ضبط التضخم والتحكم في المستوى العام للأسعار وليس تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتخفيض الفقر، على العكس من ذلك نلاحظ أن السياسة المالية المعتمدة في الجزائر كان لها تأثير مقبول في الأجل الطويل سواء في الرفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية أو تخفيض معدل الفقر، وتأثير مقبول أيضا في الرفع من الرفاهية الاقتصادية في الأجل القصير، ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى البرامج التنموية المتبناة من طرف الدولة خاصة خلال الفترة (2001-2014) والتي كان من أهم بنودها الرفع من المستوى المعيشي عبر توفير مناصب الشغل، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، القضاء على أزمة السكن وغيرها من البرامج الاجتماعية الأخرى.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

من خلال هذه الورقة التي سعت إلى محاولة تقييم أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر للفترة (1990-2015) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تبين من خلال التحليل الكمي أن نتائج إختبار السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون) أن لوغاريتم كل المتغيرات (العرض النقدي، الإنفاق العام، مؤشر الفقر، مؤشر التنمية البشرية) مستقرة عند الفرق الأول.

2- بعد تقدير النموذج الأول حول أثر العرض النقدي والإنفاق العام على الفقر في الجزائر في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) تبين أنه:

- توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين العرض النقدي والفقر بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، من خلال اختبار الحدود Bounds test ؛

- أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن السياسة النقدية تساهم في تخفيض الفقر ولكن بشكل ضعيف على المديين القصير والطويل، وأن تأثير السياسة المالية على الفقر أكبر من تأثير السياسة النقدية.

3- بعد تقدير النموذج الثاني حول أثر العرض النقدي على الرفاهية الاقتصادية ممثلة في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر في إطار نموذج (ARDL) تبين أنه:

- من خلال اختبار التكامل المشترك توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين العرض النقدي ومؤشر التنمية البشرية بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، حيث أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن السياسة النقدية تساهم في تحقيق الرفاهية، ولكن بشكل ضعيف على المديين القصير والطويل؛

- توجد علاقة موجبة (أي علاقة طردية) ومعنوية إحصائيا في المدى الطويل بين كل من العرض النقدي ومؤشر التنمية البشرية، حيث أن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الرفاهية الاقتصادية ولكن بنسبة ضعيفة. كما يلاحظ من خلال النموذج أن تأثير السياسة المالية في رفع مستوى المعيشة هي أكبر من تأثير السياسة النقدية، وهذا الأمر طبيعي فالسياسة النقدية تلعب دور المرافق للسياسة المالية في الجزائر، لاعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية.

الخلاصة:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم كل من السياسة النقدية ومستوى المعيشة وهذا ما مكننا من دراسة آليات تأثير السياسة النقدية على المستوى المعيشي، ولإبراز هذا الأثر في الجزائر تم الاعتماد على دراسة قياسية من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج التي مكنتنا من اختبار صحة أو نفي فرضيات الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

1- أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هناك أثر إيجابي للعرض النقدي على الفقر في الأجل القصير، فالسياسة النقدية التوسعية تساهم في تخفيض الفقر ولكن بشكل ضعيف. أما في الأجل الطويل فأظهر النموذج وجود أثر سلبي للعرض النقدي على الفقر، فارتفاع العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الفقر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن السياسة النقدية التوسعية على المدى الطويل تؤدي إلى التضخم الذي يترتب عنه تراجع القدرة الشرائية للمداخيل، ما يؤدي إلى مزيد من الفقر، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى في الأجل القصير ونفيها في الأجل الطويل؛

2- أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية في الأجل القصير والطويل بين كل من السياسة النقدية ومؤشر التنمية البشرية، حيث أن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الرفاهية الاقتصادية ولكن بنسبة ضعيفة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

3- توصلت الدراسة إلى أن تأثير السياسة المالية في تخفيض الفقر والرفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية ممثلا في مؤشر التنمية البشرية أكبر من تأثير السياسة النقدية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الهدف المعلن من طرف

السلطة النقدية هو ضبط معدل التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية وتخلف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر السياسة النقدية، فضلا عن تخلف القطاع البنكي وغياب الاستقلالية التامة لبنك الجزائر حال دون أن تمارس السياسة النقدية لدورها كما يجب، أما السياسة المالية والتي تجسدت خاصة في البرامج التنموية، فإن هدفها الأساسي هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد وخفض الفقر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

وفي الأخير ما يمكن التوصية به:

1- ضرورة منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر ليتمكن من ممارسة السياسة النقدية بأكثر فعالية؛

2- إصلاح المنظومة المصرفية والمالية من أجل إقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل الاستثمار المنتج، ويهيئ المناخ لممارسة سياسة نقدية أكثر فعالية على اعتبار أنه أحد الركائز الأكثر أهمية لممارستها؛

3- أن فعالية الأداء النقدي بالجزائر يرتبط طرديا بضبط أوضاع المالية العامة، وبالتالي فعلى الحكومة أن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام وترشيده؛

4- إعطاء الأولوية لتحقيق مستوى نمو اقتصادي معتبر ومستديم يسمح بتحسين المستوى المعيشي ويحارب الفقر، وذلك من خلال تفعيل الأنشطة الصناعية وتفعيل كل محددات النمو الاقتصادي، مع ضرورة اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي.

الإحالات والمراجع:

[1] Bradley R.Schiller**, The economy today**, MCcraw-hill, New York, 2006, p. 301.

[2] حازم البني، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص. 186.

[3] عقيل جاسم، **النقود والمصارف: منهج نقدي ومصرفي**، دار ومكتبة الحامد للنشر، الأردن، 1999، ص. 207.

[4] حسين كمال فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 63، المملكة العربية السعودية، 2006، ص. 15.

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **النتائج الرئيسية في منطقة غرب آسيا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص. 2.

[6] C.Dagana and Tomislav Coric, **Macro and micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy**, FEB, working paper, 2010, p. p. 2-12.

[7] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص. 11.

[8] فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص. 6.

[9] سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص. ص. 164-166.

[10] المرجع السابق، ص. 164.

[11] عابد بن عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، ص. 18.

[12] حسيبة مداني، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص. 343.